

على غير ذلك الإشارة للصورة المتقدمة وهي ما إذا أمكنه ان يترك
من المودة ركعة وغيرها فهو تعدد للتأخير وهي محمول ايضا على
غير صورة الحد الجاز وطوان يشرع في الصلاة والباقي من الوقت
يسمى جمعها ثم بعد الصلاة حتى يخرج وهو فيها فلا حرمه عليه
مطلقا لكن ان وقع منها ركعة في الوقت فهي اداء والا فقصا
لا اشرفه وان كان ذلك لم يكرهها الا لا يكره تلازم بين الاداء
وعدم الحزمة كالالتزام بين القضا والحزمة فان من احز الصلاة
لفيز عذر حتى ضاق عنها الوقت حرم عليه وان وقعت ادا وقد
لا يقع منها شيء فيه ولا يحرم كما في مسألة الحد المذكورة **قوله** ولو
تذكر في وقتي معنى الاستئنا ايضا وقوله انتهى اي الحاضرة وان
وجب قضا الفايضة فورا لكونها فانت بلا عذر بعد ان تمام الحاضرة
يقضى الفايضة وليس له ان يعيد الحاضرة ولو سجد اخر وجاز
خلافه او جوب الترتيب بتقديم الفايضة على الحاضرة **قوله** مقتضا
سعة الوقت ليس بقيد وقوله فباغ ضيقه اي عن اولها بان
لم يسبق منه ما يسع ركعة وقوله وجب قطعها اي قطع فريضتها
ولا ينافي ان له قلبها نظرا مطلقا حيث فصل منها ركعة
فالشراذم اقل من ذلك بل هو افضل من قطعها **قوله** او لم يجد عطف
على خلاف المستثنى من طلب القضا عند التفرغ وكذا قوله وان
قدر او وقد يتوقف في استئنا هذين من قضا ما فاتته عند تفرغه
له وقد رتب عليه لان القدرة لم توجد فيهما حال التفرغ الا ان يقال
انه اداء القدرة على الضم ولو بلا شرح معناه عن مجموع
الاعادة او يقال هو استئنا منقطع **قوله** او مقام بفتح الغم يعني
المكان وهو المراد هنا اي محل للقيام وبضمها مصدر بمعنى الإقامة
قوله فلا يقضى ما فاتته هذا ضا هرق الفايضة بعد اتمام الفايضة
بلا عذر ثم في الحاضرة التي غاب وقتها لوجوب القضا فيها **قوله** والاخرتان
وهما الزوجان على البير والمقام فان الاصل اقتصر على مسألة
الازدحام على الشوب **قوله** في انه لا يورد فيها ذكر اي فيما اذا لم يجد غير
غريب الا ولو مقبها كالسير في ذلك مقتضى الحام فاذا تناوب عليه جمع
المخوف من البرد وعلم ذوا النوبة انما يتيمه في الوقت وجب انظارها

وامتنع

وامتنع التمسر سواء كان تأخيره بغير تقديم صاحب الحام السابق
على غيره او بتقدم غيره عليه ومنه من التمسر وان حال انما
الاتاق الا خارج الوقت صلى بالتيمم فيه ثم يجب القضا ان كان يتم
ملاخر غير ما تناوبها فيه لكن امتنع من استئنا له نحو برد والا
فلا **قوله** والاصل اي الحاضرة **قوله** رعاية لحزمة الوقت ظاهره
وجوب الاعادة عليه وليس كذلك اذ لا يجب عليه مطلقا سواء
كان المحل تسقط فيه الصلاة بالتيمم ام لا على التمسر كما لو
حال بينه وبين الماء سبع او خاف دوارا الراس مثلا في السفينة
قوله اوان قدر اي بعد خروج الوقت كما يصرح به التصريح بالقضا **قوله**
على القضا خارج الاداء بان وجد السراب في الوقت والمحل لا يسقط فيه
التمسر بالتيمم فيلزمه فعله ثانيا ويلزمه القضا بعد ذلك وجوب
بتصلي في حقه فضل الصلاة اربع مرات بان صلى اولها فقد الظهر ثم
وجد السراب لمحل لا يسقط فيه القضا بالتيمم فيجب عليه التمسر كما
ثم وجد الماء بعد ذلك فيجب عليه اعادتها ثم وجد من يصلحها جماعة فليس
في حقه اعادتها ايضا فان ثلاثة الاول واجبة والاخرى سنة والاربع
واقعة في الوقت **قوله** فلا يقضى به اي بالتيمم اي يمتنع عليه ذلك
وقوله اذ لا فائدة في القضا اي لوجوب الاعادة عليه **قوله** اما غير
الموقت هذا محتمر بقول المتح اول الباب من موقت **قوله** كالا
ستسقا دخل تحت الكافي النقل المطلق والسوق وتحميه البحر
وكل ما له سبب فلا يقضى لانه يقوت صفوات سببه وما ذكره
من طلب صلوة الاستسقا بعد القيا انما هو للشكر لا للاستسقا
لغوته بالسقا لا يقال ما ذكر من ان الاستسقا اذافات لا يقضى
بها في ما تقدم من انه لا يفعل في سفة الخوف لانه لا يخاف غوته
لانا نقول فهو يمكن الفوات الا انه لا يخاف فواته لا يمتد بسببه
غالا **قوله** ومن صلى الا هذا شرع في الشق الثاني من الترجمة وقوله
صلاة اي مخرصة موداة غير مندورة فلو مندرا في ركعات مثلا
في وقت الظهر مثلا فلهما تسع اعادتها سواء كانت المندورة
نحو عيد سنت اعادتها وغير صلاة الخوف الاشدته لانه اغتفر
المبطل فيها الحاجة فلا تكرر وغير صلاة الجبارة ثم لو اعادها صححت